

المِعيَارُ الشَّرْعِيُّ رَقْمٌ ٤٠

تَوزُّعُ الْرِّبْحِ فِي الْحِسَابَاتِ الْإِسْتِثْمَارِيَّةِ  
عَلَى أَسَاسِ الْمُضَارَبَةِ





# المُحتَوى

## رقم الصفحة

١٠٠٨	التقديم .....
١٠٠٩	نص المعيار .....
١٠٠٩	١- نطاق المعيار.....
١٠٠٩	٢- حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية) .....
١٠١٣	٣- تحقق الأرباح.....
١٠١٥	٤- استحقاق الربح .....
١٠١٨	٥- توزيع الربح.....
١٠٢٠	٦- أحكام أخرى لحسابات الاستثمار.....
١٠٢٠	٧- تاريخ إصدار المعيار .....
١٠٢١	اعتماد المعيار .....
	<b>الملاحق</b>
١٠٢٢	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار .....
١٠٢٤	(ب) مستند الأحكام الشرعية .....
١٠٢٩	(ج) التعريفات.....

٦٦٦٦٦٦٦



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## التَّقْدِيمُ

يهدف هذا المعيار إلى بيان ضوابط وأحكام توزيع الربح في الحسابات المصرافية الاستثمارية في المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/ المؤسسات)<sup>(١)</sup> وما يتوقف عليه توزيع الربح من أسس تحققه وشروط استحقاقه.

والله الموفق،،،

---

(١) استخدمت كلمة (المؤسسة/ المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

## نَصُّ الْمِعْيَارِ

### ١. نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة، ومبادئ تحقق الربح وشروط استحقاقه، وأحكام توزيعه بين المؤسسة، باعتبارها مضاربًا، وأصحاب حسابات الاستثمار، باعتبارهم أرباب المال، وما يتوقف عليه تحقق الأرباح مثل تحديد المصاريف التي تحمل على الحسابات الاستثمارية، والخصصات والاحتياطيات التي تقتطع من الأرباح.

ولا يتناول هذا المعيار الحسابات التي تدار على أساس الوكالة بالاستثمار حيث إن لها معياراً خاصاً بها.

### ٢. حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية):

#### ١/٢ حسابات الاستثمار:

هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة ويفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة، وتنقسم حسابات الاستثمار إلى حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المطلقة التي يفوض فيها المضارب باستثمار المال فيما يراه، وحسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المقيدة التي يقيدها المضارب

بنوع أو كيفية مخصوصة من الاستثمار يعينها رب المال، والعلاقة بين أصحاب هذه الحسابات وبين المؤسسة علاقة المضارب برب المال، وهي حالة وحدة المضارب وتعدد أرباب المال.

#### ١/١ حسابات الاستثمار المطلقة:

هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين ويغوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويشترك أصحاب الحسابات والمؤسسة في الأرباح إن وجدت حسب النسب التي تحدد لكل منها إما في عقد المضاربة أو في طلب فتح الحساب الموافق عليه من المؤسسة ويتحمل أصحاب الحسابات جميع الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فتحملها المؤسسة.

#### ٢/١ حسابات الاستثمار المقيدة:

هي المبالغ التي يغوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع محدد، أو برنامج استثماري معين<sup>(١)</sup> وتشترك المؤسسة وصاحب هذا الحساب في الأرباح وإن وجدت - حسب النسبة التي تحدد لكل منها في عقد المضاربة أو طلب فتح الحساب الموافق عليه من المؤسسة، ويتحمل صاحب كل حساب الخسارة بنسبة حصته في رأس

(١) يمكن أن تدار حسابات الاستثمار المقيدة على أساس الوكالة بالاستثمار.

المال التي تخص حسابه إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فتحملها المؤسسة.

**٣/١/٢ المساواة في فرص الاستثمار:**

الأصل المساواة في فرص الاستثمار بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية في المضاربة المشتركة، وفي حال اتباع غير ذلك يجب على المؤسسة الإفصاح عن ذلك قبل التصرف، مع مراعاة القيود النظمية المتعلقة بذلك وشروط الحسابات.

**٢/٢ الفرق بين حسابات الاستثمار والحساب الجاري وما في حكمه<sup>(١)</sup>:**

**١/٢ الحساب الجاري** (الوديعة تحت الطلب) هو المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المتعاملين معها الذين لا يرغبون في استثمارها وهي قروض مضمونة في ذاتها، وتلتزم بردتها عند الطلب دون زيادة، وللمؤسسة التصرف فيها واستثمارها لصالحها وعلى ضمانها، ويستحسن النص على ذلك في طلب فتح الحساب، أما حسابات الاستثمار فهي أمانة ولا تضمنها المؤسسة إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

**٢/٢ تضمن المؤسسة ردّ كامل مبالغ الحساب الجاري إلى أصحابها، ولا يجوز التزامها بإضافة أي زيادة بنسبة ثابتة أو متغيرة على أصل المبلغ، فإنها فائدة ربوية.**

(١) تنظر بقية أحكام الحسابات الجارية مثل تقاضي أجر عليها، أو توزيع جوائز عنها، في المعيار الشرعي رقم (١٩) بشأن القرض.

أما حسابات الاستثمار فلا تضمن المؤسسة منها شيئاً، وإنما توزّع نتيجة الاستثمار على أصحابها بالنسبة المتفق عليها.

٣/٢ حسابات التوفير (الادخار) غير المفوض باستثمارها لصاحب الحساب تأخذ أحكام الحساب الجاري. أما حسابات التوفير أو الادخار المفوض باستثمارها لصاحب الحساب فإنها تأخذ أحكام حسابات الاستثمار.

٤/٢ يجوز للمؤسسة تقاضي رسوم (عمولات) عن خدمة فتح الحسابات الاستثمارية على أن تكون بمبلغ مقطوع ويفضل ألا يزيد عن متوسط التكلفة الفعلية ولمرة واحدة عند فتح الحساب.

٥/٢ في حال إيداع عملة ورقية أو معدنية مناولة في صندوق المؤسسة يجوز لها تقاضي مقابل عن أعباء نقل العملات وتخزينها وعددها، بخلاف العملة المحولة على حساب المؤسسة.

٦/٢ يكتفى في التحويل بين الحسابات بالقبض الحكمي، سواء لنفس العملة أو لعملات مختلفة، وذلك لاجتماع الصرف والحوالة. ينظر المعيار الشرعي رقم (١) بشأن المتاجرة في العملات.

٧/٢ المبالغ التي جهلت العناوين الجديدة لأصحابها تبقى في حساب مغلق للمدة المحددة ثم تضمنها المؤسسة إلى حساب الخيرات، وإذا عرفت عنائهم وأمكن الاتصال بهم ولم يجيزوا صرفها في الخيرات تعطى إليهم من حساب الخيرات

نفسه. وينبغي أن ينص في شروط الحسابات على تنازل صاحب الحساب لحساب الخيرات عن المبالغ التي لم يعد ممكناً إيصالها إليه بسبب جهل عنوانه الجديد وذلك بعد مضي مدة يتم تحديدها.

٢/٨ الأصل أن يتم الرجوع إلى أصحاب الحسابات عند تغيير شروط الحسابات أو نسب الأرباح بمراسلات متبادلة، ولكن لصعوبة ذلك وتكليفه يكفي إرسال إشعارات أو عرض البيانات الجديدة في موقع المؤسسة الإلكترونية أو الإعلاني مع تحديد مدة يعتبرون فيها موافقين إذا لم يعتضوا، ويسري مفعول التغيير في الفترة التالية وينص في شروط الحسابات على هذا الإجراء.

٢/٩ لا مانع من النصّ على حجية مستندات المؤسسة وبياناتها، مالم يثبت صاحب الحساب الخطأ فيها، ويرجع عند التنازع إلى الخبرة أو التحكيم أو القضاء.

٢/١٠ عباء الإثبات على صاحب الحساب في حال ادعائه على المؤسسة (المضارب) التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

### ٣. تحقق الأرباح:

٣/١ يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع ما يأتي:

٣/١ سلامة رأس المال لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد وقاية رأس المال. وما يوزع قبل التأكد من ذلك فليس ربحاً مستحقاً، وإنما هو مبلغ تحت الحساب. وينظر البند ٣/٥

ويعتبر الربح المفوض باستثماره بعد انتهاء فترة الاستثمار جزءاً من رأس المال في الفترة التالية.

**٢/١/٣ التنضيض الحقيقي أو الحكمي:**

لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد القيام بما يلي:

١/٢/١ تنضيض (تسيل) موجودات المضاربة، سواء كان حقيقياً بتحويل جميع الموجودات إلى نقود، وتحصيل جميع الديون، أم حكمياً بالتقسيم للموجودات غير النقدية من قبل أهل الخبرة، وتقسيم الدين من حيث إمكان التحصيل وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، أما النقود فثبتت بمبالغها.

**٢/٢/٣ تغطية المصروفات الآتية:**

أ- المصروفات الخاصة بتوظيف أرصدة حسابات الاستثمار بتحميل كل عملية تكاليفها المباشرة اللازمة لتنفيذها.

ب- ما يخص عمليات توظيف أرصدة حسابات الاستثمار من المصروفات المشتركة، دون ما يتعلق بالنشاط الخاص بالمؤسسة.

ولا تتحمل حسابات الاستثمار مصروفات الأعمال التي يجب على المضارب القيام بها. وهي مصروفات إدارات الاستثمار وأجهزة اعتماد قراراتها، ومصروفات إدارتي المتابعة

والمحاسبة، ويجوز وضع سقف للمصروفات بحيث يتحمل المضارب ما زاد عنه.

### ٣/١/٣ اقتطاع المخصصات والاحتياطيات المتعلقة

بالاستثمار من إيرادات الاستثمار، للوصول إلى الربح القابل للتوزيع مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واحتياطي معدل الأرباح وهو ما يقطعان من الربح الإجمالي، أما احتياطي مخاطر الاستثمار فيقطع بعد استبعاد نصيب المضارب.

### ٢/٣ يراعى في تحقق الربح ما يأتي:

١/٢/٣ إذا حصلت خسارة في إحدى عمليات المضاربة جبرت من أرباح العمليات الأخرى وإذا كانت أكثر من الأرباح تحسم من رأس المال والعبرة بجملة النتائج عند التنسبيض في نهاية الفترة المالية التي تحددها المؤسسة، ولا تجبر خسارة فترة بربح فترة أخرى مختلفة ويستثنى من ذلك الجبر من الاحتياطيات.

٢/٢/٣ بما أن حسابات الاستثمار المطلقة على أساس المضاربة المشتركة المستمرة تتصف بعدم التزامن في بداية ونهاية الإيداعات في الحسابات فإن ربح العمليات المؤجلة الممتدة على فترات لاحقة يوزع على كامل مدة آجالها بالنسبة والتناسب مع كل فترة.

## ٤. استحقاق الربح:

١/٤ يشترط في الربح أن تكون كيفية توزيعه معلومة علمًا نافعًا للجهالة ومانعًا للمنازعة، وأن يكون ذلك على أساس نسبة من الربح،

ولا يجوز أن يحدد بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال لأحد الطرفين أو بأي طريقة تؤدي إلى عدم اشتراك الطرفين في الربح.

٤/ لا يجوز تأجيل تحديد نسب الربح بين الطرفين عن إبرام العقد وإذا سكت الطرفان عن نسبة توزيع الربح فإن كان هناك عرف يرجع إليه في التوزيع لزم اعتماده، مثل ما إذا كان العرف أن يوزع الربح بينهما مناصفة، وإن لم يكن هناك عرف فسدت المضاربة، ويأخذ المضارب أجر المثل عما قام به من عمل، والربح كله لرب المال.

٤/ يجوز للمؤسسة أن تحدّد نسباً مختلفة بينها وبين شرائح مختلفة من أصحاب الحسابات الاستثمارية، كما يجوز أن تكون نسبة الربح موحدة بينها وبين جميع أصحاب الحسابات الاستثمارية. يجوز أن تكون نسب الأرباح فيما بين أصحاب الحسابات الاستثمارية موحدة، كما يجوز أن تكون مختلفة تحدد على أساس أوزان معلومة.

٤/ إذا شرط أحد الطرفين لنفسه مبلغاً مقطوعاً فسدت المضاربة. ولا يشمل هذا المنع ما إذا اتفق الطرفان على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة أو عن مؤشر معين فإن أحد طرف في المضاربة يختص بالربح الزائد عن تلك النسبة أو ذلك المؤشر، فإن كانت الأرباح بتلك النسبة أو المؤشر أو دونها فتوزع الأرباح على ما اتفقا عليه.

٤/ لا يجوز اختصاص أحد طرف في المضاربة باستحقاق ربح جزء أو نوع معين من رأس المال أو بعض الموجودات التي يتحول إليها،

أو أن لأحد الطرفين ربح فترة مالية وللآخر ربح فترة مالية أخرى،  
أو أن يختص أحدهما بربح صفقة وللآخر ربح الصفقة الأخرى.

٦/ يجوز الاتفاق على أية طريقة لتوزيع الربح، ثابتة طوال المدة أو  
متغيرة لفترات زمنية محددة بعد التناضيض لكل فترة.

٧/ إذا خلط المضارب مال المضاربة بماليه، فإنه يصير شريكًا بماليه  
ومضاربًا بماليه الآخر ويقسم الربح الحاصل على المالين فيأخذ  
المضارب ربح عمله وماليه. ويطبق على حصته في الربح ما يطبق  
على بقية أصحاب الحسابات الاستثمارية. ينظر البند ٤/٣.

٨/ الأصل أن يكون الربح مختصًا بالمؤسسة وصاحب الحساب،  
ويجوز الاتفاق على تخصيص جزء من الأرباح لصالح طرف  
ثالث. وينظر للمعيار الشرعي رقم (١٣) بشأن المضاربة الفقرة  
.٨).

٩/ يجوز تخارج أحد أصحاب الحسابات بجميع مبلغه أو بعضه  
وذلك يمثل مصالحة عن حصته في موجودات المضاربة، وليس  
استرداداً للنقد (المودع في الحساب) كلياً أو جزئياً وإذا  
قام المصرف بتحديد المبلغ المتخارج به بحيث لا يربح شيئاً أو  
يربح أقل مما يستحقه لو بقي فإن هذا جائز، وليس حرماناً من  
الربح بل هو تخارج بحسب العرض والطلب.

١٠/ إن النسب المحتجزة من المبالغ المودعة في الحسابات  
الاستثمارية لغرض السيولة - قد ينص على ذلك في شروط تلك  
الحسابات - يختلف حكمها كما يأتي:

٤/١٠ إما أن يكون البنك لا يستثمرها نهائياً، بسبب احتجازها

في حسابات البنك المركزي، أو في خزانة البنك لمقابلة طلبات السحب من الحسابات الاستثمارية فليس هناك عائد يستدعي بيان حكمه.

٤/١٠ وإما أن يكون البنك قد استثمرها فعلاً استثماراً قصيراً

الأجل أو سهل التسليم لمقابلة طلبات السحب من الحسابات الاستثمارية - بالرغم من نصّه أحياناً في شروط الحساب الاستثماري على تخصيصها لأغراض السيولة - وحكم هذه الحالة أن استثمار البنك للنسبة المحتجزة جائز، ولا يحتاج إلى موافقة أصحاب الحسابات؛ لأن البنك مأذون له بكل تصرف يحقق المصلحة لطرف في عقد المضاربة المطلقة، وإذا حصل عائد من استثمارها فإنه يضم إلى وعاء الاستثمار ويشترك في استحقاقه صاحب الحساب بصفته رب المال، والبنك بصفته مضارباً، طبقاً للنسبة المحددة لتوزيع ربح الحساب. وإذا حصلت خسارة دون تعدٍ أو تقصير من البنك فإن أصحاب الحسابات يتتحملونها بصفتهم أرباب المال.

## ٥. توزيع الربح:

١/٥ تطبيق حساب النّمر في توزيع الربح:

مع مراعاة البند ٤/٣ والبند ٤/٤ تطبق طريقة النقاط (النّمر) لحساب توزيع الأرباح بين المشاركين في حسابات الاستثمار العامة القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر ومدة بقائه في الاستثمار

(وحدة العملة × الوحدة الزمنية) فيعطي كل حساب نقاطاً بمقدار المبلغ والمدة التي مكثها ولو تكرر الإيداع فيه والسحب منه أو تفاوتت المبالغ كل مرة. ويعتبر أصحاب الحسابات موافقين ضمناً على المbarأة عما يتعدى الوصول إليه. وينظر البند ٤.

٢/ لا مانع شرعاً من وضع معدل متوقع للربح، ولا يعتبر ملزماً إذا لم يتحقق ولو كان معتمداً على دراسة جدوى. ولا يجوز توزيع الأرباح بشكل نهائياً على أساس الربح المتوقع بل يجب أن يوزع على أساس الربح المتحقق حسب التضييق الحقيقى أو الحكمى.

٣/ يجوز توزيع مبالغ تحت الحساب، قبل التضييق الحقيقى أو الحكمى، على أن تتم التسوية لاحقاً مع الالتزام بإضافة النقص أو استرداد الزيادة عن المقدار المستحق فعلاً بعد التضييق الحقيقى أو الحكمى.

٤/ ينص في عقود الحسابات الاستثمارية المشتركة القائمة على أساس المضاربة التي يقع فيها التخارج على مبدأ المbarأة الذي يقتضي إبراء المتخارج لأصحاب الحسابات الاستثمارية (المودعين) عند التخارج من أي ربح لم يوزع أو لم يظهر وإبراءهم له من أي خسارة لم تظهر بعد، وعما يتبقى من احتياطيات مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح ومحضنات الديون الناتجة عنه لباقي المستثمرين، كما ينص على التبرع بما يبقى لصالح وجوه الخير عند تصفية الوعاء الاستثماري.

٥ / على المؤسسات أن تقوم بتنضيض المضاربة وتوزيع الربح المتحقق بين المضارب وأصحاب حسابات الاستثمار حسب شروط عقد المضاربة.

٦ / إذا تنازل المساهمون بصفتهم مضاربياً عن حصة من أرباحهم لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية بعد التنضيض وإجراء حساب الربح والخسارة فإن على المؤسسة أن تفصح عن ذلك.

## ٦. أحكام أخرى لحسابات الاستثمار:

ما لم ينص عليه في هذا المعيار ينظر في المعيار الشرعي رقم (١٣) بشأن المضاربة.

## ٧. تاريخ إصدار المعيار

٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ م.

٦٦٦٦٦٦٦٦

## اعْتِمَادُ الْمِعْيَارِ

اعتمد المجلس الشرعي معيار الحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح في اجتماعه (٢٤) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من ٢٥ - ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٨-١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ م.

٦٦٦٦٦٦٦

## مُلْحَقٌ (١)

### نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (١٠) المنعقد في الفترة من ٢ - ٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ = ٣ - ٨ أيار (مايو) ٢٠٠٣ م في المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية إصدار معيار شرعي عن الودائع المصرفية وتوزيع الأرباح.

وفي ٧ ذي الحجة ١٤٢٤ هـ = ٢٩ يناير ٢٠٠٤ م قررت لجنة المعايير الشرعية رقم (١) تكليف مستشار شرعي لإعداد دراسة بشأن الودائع المصرفية وتوزيع الأرباح.

في الاجتماع رقم (١٦) للجنة المعايير الشرعية رقم (١) الذي عقد بتاريخ ٨ - ٩ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ الموافق ١٥ - ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار وأدخلت التعديلات اللازمة.

في الاجتماع رقم (١٧) للجنة المعايير الشرعية رقم (١) الذي عقد بتاريخ ٨ - ٩ شعبان ١٤٢٦ هـ الموافق ٨ - ٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار وأدخلت التعديلات اللازمة.

ناقشت المجلس الشرعي رقم (١٥) الذي عقد بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٢٦ هـ الموافق ٣٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ م في مكة المكرمة مسودة مشروع المعيار وقرر المجلس في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات إحالة مسودة المعيار إلى لجنة المعايير الشرعية رقم (١) لدراسته.

ناقشت لجتنا للمعايير الشرعية رقم (١) ورقم (٢) في اجتماعهما المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ١٤٢٧ هـ الموافق ١ آذار (مارس) ٢٠٠٦م وأدخلت التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (١٧) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٦ شوال ١٤٢٧ هـ إلى ١ ذي القعدة ١٤٢٧ هـ الموافق ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦م، التعديلات التي اقترحها أعضاء لجتي المعايير الشرعية رقم (١) ورقم (٢) وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٢) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة من ٢٨ - ٣٠ ذي القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٨-٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨م وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة.

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٢ نيسان (أبريل) ٢٠٠٩م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال، وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي طرحت خلال الجلسة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٣) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة من ١٥ - ١٧ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ الموافق ١٥ - ١٢ آذار (مارس) ٢٠٠٩م وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٤) المنعقد في المدينة المنورة المنعقد في الفترة من ٢٥ - ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٩ - ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩م وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة، واعتمد فيه المعيار.

## مُلْحَقٌ (ب)

### مستند الأحكام الشرعية

- مستند كون الحساب الجاري قرضاً أنه مضمون على المصرف وواجب الرد عند الطلب، وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (٩/٣)٨٦ الذي جاء نصه (الودائع تحت الطلب «الحسابات الجارية» سواء كانت لدى البنوك الإسلامية أو الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي حيث إن المصرف المتسلّم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعاً بالرد، ولا يؤثّر على حكم القرض كون البنك المقترض مليئاً).

### أحكام الربح وشروطه:

- مستند وجوب معلومية الربح أنه المعقود عليه، وجهالة المعقود عليه توجّب فساد العقد.
- ومستند عدم جواز أن يكون نصيب أي منهما مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من رأس المال هو أن المضاربة نوع من الشركة تقوم على الاشتراك في الربح، وهذا شرط يوجب قطع الاشتراك في الربح لجواز ألا يتحقق ربح إلا هذا القدر المذكور، فيكون لأحدهما دون الآخر فلا تتحقق الشركة.
- مستند تطبيق حساب النّمر في توزيع الربح هو أن أموال المشاركين في وعاء استثماري واحد قد ساهمت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة

بقائها في الحساب. فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبالغ والزمن (بحسب طريقة النمر) هو أعدل الطرق المحاسبية المتاحة لإيصال مستحقات تلك الحسابات من عائد الاستثمار لأصحابها وإن دخول المستثمرين على هذا الأساس يستلزم المبارأة عما يتذرع إيصاله لمستحقه بهذه الطريقة. ومن المقرر أن المشاركات يغتفر فيها ما لا يغتفر في المعاوضات وأن القسمة في صورتها المشتملة على تعديل الحصص - تقوم على المسامحة.

- مستند تحويل مصروفات المضاربة على النحو المبين في المعيار هو اعتبار ما يجب على المضارب بحكم كونه ملتزمًا بالعمل ولديه أجهزة لذلك عن تلقيه الأموال وهو ما يتعلق بقراراته للاستثمار وهو ما جاء في ندوة البركة (١/٤).
- مستند تحريم الزيادة على القرض (الفوائد) التي يأخذها المقرض زيادة على رأس ماله هو أنها ربا محرم، وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (٢/١٠) ونصه: (أن كان زيادة أو فائدة على الدين الذي حلّ أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد. هاتان الصورتان ربا محرم شرعاً)
- مستند عدم جواز التأجيل في تحديد نسب الأرباح لأطراف المضاربة إلى ما بعد حصول الربح أن في ذلك جهالة تؤدي للنزاع وأما الاتفاق عند التوزيع على تدليها أو التنازل عن شيء منها، فلأنه حق للشركاء لا يعود لهم فجاز لهم ذلك.
- مستند عدم جواز توزيع الربح بين أطراف الشركة بشكل نهائي قبل اقطاع المصروفات والمخصصات والاحتياطيات أنه لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال.

- مستند توزيع الربح على أساس التنصيص الحكمي والتأكد من سلامة رأس المال هو: ثبوت جواز العمل بالتقويم شرعاً<sup>(١)</sup> في تطبيقات عديدة، ومنها الزكاة والسرقة وقوله ﷺ «من اعتقد شققاً في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل»<sup>(٢)</sup>.
  - ومستند أنه لا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال: هو ما روی عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مثلك المصلي كمثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلي لا تقبل نافلته حتى يؤدي الفريضة»<sup>(٣)</sup>. فدل الحديث على أن قسمة الربح قبل قبض رأس المال لا تصح، ولأن الربح زيادة، والزيادة على الشيء لا تكون إلا بعد سلامة الأصل.
  - مستند فساد المضاربة في حالة السكوت عن نسبة توزيع الربح وعدم وجود عرف بشأن توزيعه بينهما مناصفة: هو أن المعقود عليه هو الربح، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد.
  - مستند جواز أن تكون نسبة الربح متفقة مع نسبة الحصة في رأس المال أو مختلفة عنها: أن الربح يستحق إما بالمال أو بالعمل أو بالضمان فإذا تحقق أحد الأسباب الثلاثة فلا مانع من الاتفاق على نسبة الربح حسب تراضي
- 
- (١) ينظر: القرار الرابع لرابطة العالم الإسلامي في الدورة السادسة عشرة بمكة المكرمة بتاريخ ٢١-٢٦/١٤٢٢هـ—قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (٣٠/٥) وفتوى رقم (٨/٢) من فتاوى ندوة البركة الثامنة، فتاوى البركة ص ١٣٤.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/١١٤٠.
- (٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من حديث علي بن أبي طالب وذكر أن فيه راوياً ضعيفاً بالموسوعة الفقهية ٣٨/٧٤.

الشركاء وهو مذهب الحنفية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

- مستند عدم جواز الاتفاق على تحمل أحد الطرفين الخسارة أو تحميلها بنسب مختلفة عن حصص الملكية ما روي في الأثر عن علي رضي الله عنه: الربح على ما يصطلح عليه الشركاء والخسارة على قدر المال<sup>(٢)</sup> ولأن تحمل خسارة نصيب أحد الطرفين للأخر شرط باطل لأنه ظلم له وأكل للمال بغير حق.
- مستند جواز الاتفاق على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة فإن أحد أطراف الشركة يختص بالربح الزائد عن تلك النسبة: أن هذا الشرط من الشروط الجائزة إذا تبين وقوعها.
- مستند عدم جواز أن يكون للمضارب ربح أحد المالين، ولرب المال ربح الآخر... إلخ هو أن من شأن ذلك أن يقطع الاشتراك في الربح ويؤدي إلى غبن أحدهما.
- مستند جواز الاتفاق على تغيير نسبة التوزيع للربح بين الطرفين في أي وقت: هو أن الربح حق لهما لا يعودهما، والاتفاق على النحو المذكور لا يؤدي إلى محظور كقطع الاشتراك في الربح بل يبقى الربح مشتركا بينهما<sup>(٣)</sup>.
- مستند جواز الاتفاق على أي طريقة لتوزيع الربح ثابتة أو متغيرة لفترات زمنية: أن هذا الاتفاق طريق التوزيع يعتبر لوجود الرضا من الطرفين وهذا مقيد بالأ

(١) الهدایة شرح البداية للمرغینانی ٣/٧ و ٨ طبعة، المکتبة الإسلامية، بدائع الصنائع للكاساني ٦/٦٢ و ٦٣ ، المبدع لابن مفلح ٤/٥ طبعة المکتب الإسلامي بيروت ١٤٠٠ هـ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٦٨، طبعة مكتبة الرشد، الرياض.

(٣) ينظر ندوة البركة الحادية عشرة ٨، وندوة البركة الرابعة/فتوى ٥ ويشهد له ما جاء في فتاوى هيئة الرقابة لنك فیصل الإسلامي السوداني ص ١٠٧ والمنشورة في دليل الفتاوی الشرعیة، مركز الاقتصاد الإسلامي المصرف الإسلامي الدولي ص ٥٣.

يفضي إلى ما يتنافى مع الضابط الشرعي المقرر، وهو عدم قطع اشتراك أحد الأطراف في الربح.

- وقد صدر بشأن التنضيض الحكمي قرار من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة<sup>(١)</sup>.



---

(١) القرار الرابع في الدورة السادسة عشرة المنعقد بمكة للمجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، وهو ما ذهبت إليه ندوة البركة الثامنة في الفتوى (٢).

## مُلْحَقٌ (ج)

### التعريفات

**الوديعة:**

هي المال المدفوع إلى من يحفظه.

**الوديعة المصرفية:**

هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، على أن يتتعهد المصرف بردها أو برد مبلغ مساوٍ لها إليهم أو إلى شخص آخر معين لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها.

**الوديعة تحت الطلب (الوديعة الجارية):**

الوديعة تحت الطلب هي التي تنشئ الحساب الجاري الذي يعرف بأنه: المبالغ التي يودعها أصحابها في البنك بقصد أن تكون حاضرة والسحب منها عند الحاجة إليها، بحيث ترد بمجرد الطلب، دون التوقف على إخطار سابق من أي نوع.

**الوديعة الادخارية (حساب التوفير):**

هي عبارة عن ودائع نقدية صغيرة يقتطعها الأفراد من دخولهم ويدفعونها إلى المصرف ليفتح لهم بها حساباً ادخارياً، يحق لهم سحبها، أو سحب جزء منها في أي وقت.

